الصفوة الليبية وبناء الدولة الجديدة

حسين أحمد الجرو • وأحمد مفتاح فلاق •

ملخص

تقوم هذه الدراسة على سؤال مفاده: ما هي الكيفية التي تقوم عليها الصفوة الليبية في علاج الأزمات الحادثة بعد ثورة 17 فبراير؟ كما تناقش الإمكانيات التي تملكها الصفوة لرسم خارطة طريق جديدة تعتمد على المحبة والتعاون بين الليبيين للوصول إلى السلام الدائم، وفق مصالحة وطنية تتجلى فيها الآليات الديمقراطية. تمثل الجواب على سؤال الإشكال في الآتي: (كلما كان للصفوة الليبية دور بارز يتجلى في بناء السلام كلما كان طريق الاستقرار والحفاظ على وحدة التراب الليبي سهلا)، وبالتالي فإن الدراسة توصي بما يلي:

- ضرورة إنشاء كيان يقوم عليه السلام يكون للصفوة دورٌ بارزٌ فيه.
- الالتزام برفع شعار التسامح والقبول بالآخر من أجل بناء ليبيا حرة مدنية.
- إنشاء مرصد فكري لمعالجة كافة الاختراقات الأمنية التي تحدث في خلال الفترة الانتقالية.

مقدمة

إن بناء الدولة الجديدة لا يتم إلا عبر بناء السلام والاستقرار وإيقاف للحرب حقناً للدماء، والصفوة هم أكثر عناصر المجتمع قدرةً على حماية الدولة من ويلات الحرب، تعد الصفوة أكثر استجابة لقيم العقلانية والعدالة والموضوعية، فعلى مر العصور والدهور فإن الصفوة تبرز في أوقات الأزمات. الصفوة هي أقدر على معالجة الإشكاليات والتحديات والأزمات.

إنّ التحولات السياسية التي انتظمت في ليبيا بعد ثورة 17 فبراير هي عنف غير مبرر وغير عقلاني في بلد درجة التجانس الاجتماعي فيه عالية، وله موارد اقتصادية عالية، وهي دولة محورية، إنَّ ظهور النزاع الداخلي يتطلب من الصفوة الليبية القيام بدور تاريخي ومفصلي في بناء الدولة الجديدة من أجل استدامة السلام وتصحيح مسارات ثورة 17 فبراير وتعزيز قيم الحكم الرشيد وبناء الدولة المعاصرة.

كما أن الدور الطليعي للصفوة بأن تقدم خارطة طريق لتأسيس منظومة جديدة للحوار وتفعيل دور الآليات التقليدية الليبية في حل النزاعات والصراعات من أجل بناء السلام وتقديم مبادرات سلام للمنظمات الدولية والإقليمية يجب أن يكون فاعلاً تُراعي فيه الصفوة الواقع الاجتماعي والثقافي والسياسي الليبي ويترتب عليه بناء الدولة الجديدة.

لذا تهدف الورقة إلى بحث دور الصفوة في بناء الدولة الجديدة في ليبيا بحكم أنها تحتل مراكز اتخاذ القرار، الدور هو شكل من أشكال السلوك يحدثه الفاعل ويترقبه الغير نظراً لمركز هذا الفاعل في التفاعلات الداخلية السياسية في ليبيا، ولكي تؤدي الصفوة دورها بفاعلية في بناء مستقبل الدولة الجديدة يجب أن تطرح أمرها بمنهجية وموضوعية في قضايا الحرب والسلام.

كما ترجع أهمية الورقة إلى كون أن الصفوة تملك معرفة مألات وتداعيات السياسة الدولية، وهي الأقدر على إعداد خطة لمرحلة السلام وتخطيط للسبيل الأحكم والأرشد لمستقبل الدولة الجديدة في بلدٍ أرهقته الحروب وتنازعته الفتن ومزقته الصراعات وابتلاءات التدخلات الخارجية.

مفهوم الصفوة:

الدور الذي تلعبه الصفوات في المجتمعات النامية والأمم الجديدة هو التغيير الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي وتقوم بتحليل أشكال التفاعل بينها وبين الجماهير، وعلاقتها بالثورة والتنمية الاقتصادية وارتباطها بالنظام العالمي

• قسم العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، ليبيا، ايميل: Email.husseen@gmail.com

والاقتصادي والدولي، وهي مصدر القيم ومنبع المعايير (الاتجاهات)، فهي العامل الأساسي لتحقيق التجانس الاجتماعي، والصفوة الحاكمة تضم قادة المجتمع السياسي، وتأثيرها مستمد من وضعها القانوني ومن السلطات التي تمارسها في المجتمع؛ بل هي نخبة ممتازة وأقلية منفردة وظلت على مر العصور تتولى اتخاذ القرارات المؤثرة في السياسات بالنسبة للدول.

إن الصفوة بمعناها العام كما يُشير معجم العلوم الاجتماعية تدل على مجموعة من الأشخاص الذين يحتلون مركز مرموقاً في المجتمع، أي في مجال الاجتماع والسياسة، انتقل المعنى تحت تأثير باريتو من التعبير عن (نقاوة) الأشياء إلى التعبير عن شهرة الأفراد والجماعات واحتلالها مكان الصدارة.

وكذلك فإن الصفوة تعني الأقلية داخل أي مجتمع إنساني على مستوى الدولة أو المجتمع أو الحزب أو منظمات المجتمع المدني، وهي بالضرورة تكون جماعة تمارس نفوذاً متدفقاً داخل الكيان الذي تنتمي إليه، أو هي الأقلية المتميزة من القيادة في مختلف مناحي الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية أو العسكرية ولها دور في نشر الوعي بين أفراد المجتمع (مذكور، 1975).

الصفوة كأفراد أو جماعات حاضرة دوماً كعنصر من عناصر المجتمع الليبي، واكتسبوا سمات جديدة مع بزوغ فجر الدولة الحديثة، وهم قطب الرحى في عملية بث الوعي والاستنارة في المجتمع في الحضر والمدن وبين أهل البداوة، بل ساهموا في بناء الدولة الحديثة واستعملوا نار الثورة من أجل الحرية. ويمتد دورهم في بناء الدولة الجديدة في مرحلة ما بعد الثورة، الصفوة الليبية قامت بدور إيجابي في ثورة 17 فبراير واستفادت من الوسائط الإعلامية في تقديم مقترحاتها وآرائها في أعظم ثورة تشهدها ليبيا أو عبر المؤسسات الدولية، واستطاعت الصفوة الليبية المهاجرة أن تحشد لصالح الثورة المنظمات الدولية والإقليمية، وساهمت في توصيل المساعدات الإنسانية كالأدوية والمواد الغذائية إلى المدن المحاصرة.

لذلك فإن المراد بالصفوة هنا الأشخاص الأفضل تعليماً والأعلى دخلاً والأكبر نفوذاً، الصفوة تميل بدرجة أكبر من الجماهير إلى المشاركة السياسية بالتصويت أو التأييد أو الاحتجاج أو بالثورة كما شهدت دورهم إبان ثورة 17 فبراير المدن الليبية في طرابلس وبنغازي ومصراته وغيرها.

أولاً: الصفوة الليبية وقضايا الحرب والسلم:

الثورات الشبابية التي انتظمت في المشرق والمغرب العربي رفعت شعارات الحرية والكرامة وطهارة الحكم، وظلت كلمات مفتاحية تدوي في الباحات العامة اختارها الثوار محلاً لتفجير ثوراتهم كان ذلك في ميدان الحبيب بورقيبة في تونس أو في ميدان التحرير في القاهرة أو في نظيرات تلك الباحات في سوريا واليمن وليبيا، الشعور بالظلم وامتهان الكرامة والوعي بالفقر كل هذه العوامل دفعت الشباب من حيث لا يحسب أحد إلى تفجير ثورة؛ بل إشعال وعي جماهيري كانت تقوم به في الماضي الصفوة السياسية.

الثورة في ليبيا أحدثت التغير السياسي، ويقصد بالتغيير السياسي التطورات التي تحدث على شكل وأداء الهيئة الحاكمة، ويشير علماء الفقه السياسي إلى أن التغيير السياسي عادةً ما يرتبط بحدوث تغيير في نطاق العلاقات بين أعضاء الصفوة، ودخول أعضاء جدد إلى نطاق الصفوة، أو تكون صفوات جديدة في نطاق المجتمع، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث خلل في توازن القوة في نطاق الصفوة الحاكمة.

ويؤكد الكثير من المفكرين إلى أنَّ التغيير السياسي العنيف عادةً ما يقود إلى الفوضى السياسية في المجتمع، ولا شك أنَّ عملية التغيير السياسي هي أحد العمليات السياسية الهامة والضرورية بحكم أنَّ المجتمع يتسم بالديناميكية والتغيير، الأمر الذي يستلزم تطوير المؤسسات السياسية بما يواكب المتغيرات الجديدة في ظل الواقع المعاصر السريع التغير، ولذا فإن الفكر السياسي مطالب بتقديم الأفكار الجديدة بصدد عملية التغير السياسي بحيث يكون هذا التغيير في إطار القانون والشرعية بالوسائل السلمية وبعيداً عن العنف الذي يهدد الاستقرار والأمن في المجتمع (أبو عود،2001).

الثورة الليبية تمثل أشواق كل أبناء ليبيا الحرة، لكن التغير الذي حدث في 17 فبراير رمى بظلاله على الواقع الليبي، وقاد إلى كثير من التعقيد في الواقع، وأصبحت الكيانات السياسية

الموجودة على الساحة الليبية تتنافر وتتناحر مع بعضها، وأصبحت علاقاتها متأزمة، في ظروف دولية بالغة التعقيد، وأصبحت ليبيا بين تهديدات الداخل وتحديات الخارج.

في الداخل الليبي قبل أن تستقر الديمقراطية في أفئدة الرجال وعقول المفكرين العلماء ظهرت في الأفق إشكالية الحرب، وضاع صوت العقل والحكمة بين الحكماء، وضاعت كلمة الثورة بين الثوار، وتفرق صناع الثورة شذر مذر في جبال ليبيا ووديانها وسهولها، وجاءت الحرب اللعينة يقتل فيها الإنسان أخاه الإنسان.

هناك أسطورة أفريقية تقول أنَّ جميع الحروب هي حروب أهلية وتحذر من شرورها، ومن أساطير الإغريق أنه لما أرادت أثينا شن الغارة على أسبارطة رأى القائمون للأمر فيها أن يستلهموا الوحي في قرارهم هذا، فلما هل الهلال قصدوا إليه في دلف، ووقفوا على باب مقارنة ونادى أحدهم قائلاً أخبرنا أيها العالم بالغيب هل كتب لنا النصر فيما نحن ماضون إليه، فأجابهم من جوف المغارة صوت يقول أيها الناس لا تقتلوا وتجنبوا ويلات الحرب فإني أسمع المغلوب يبكي وإن الغالب يشق الجيوب (بشير،2005).

حري بالصفوة الليبية أن تتقدم برؤيتها الموضوعية تجاه بناء السلام في ليبيا مثلما صدع بها سقراط في وجه حكم أثينا أن يكفوا عن الغزوات والحروب لأنها مخلة بشرف الرجل الحر، أما ترى حالهم كحال مثقفي أثينا عندما شاهدوا الحروب، الصفوة في ليبيا تدرك أنَّ نفقات الحرب وتكاليف الحرب تؤدي إلى تدهور الاقتصاد الليبي وتحصد الأرواح، إنَّ الحل يكمن في بناء دولة يكون فيها الولاء لليبيا، وأن ليبيا تسع الجميع.

الواقع الليبي لم يشهد تحولاً حقيقياً نحو بناء الدولة الجديدة، بل ظهرت النزاعات الداخلية المسلحة، وأن العنف أصبح جزءاً من المواجهات بين الأطراف، هو عنف غير مبرر وغير عقلاني في بلد يشهد تغيراً ثورياً، ودرجة التجانس الاجتماعي فيه عالية، ولديه وفرة اقتصادية، وظهرت أهوال الحرب بين الأطراف المتنازعة نحو السلطة، ووقفت الصفوة الليبية موقف المتفرج، وكان حري بها أن تقوم بدور إيجابي يحفظ النسيج الاجتماعي عبر الوسائط الإعلامية وأدوات التواصل الاجتماعي والفضاء الإسفيري لبناء السلام.

أما سيطرة الفوضى الخلاّقة في عقلية النخب العربية مستندين إلى محاضرة ألقتها الوزيرة الأمريكية في الجامعة الأمريكية بالقاهرة في 27 يونيو 2005، في تلك المحاضرة قالت الوزيرة إننا يجب أن نتطلع جميعاً إلى مستقبل تحترم فيه كل الحكومات إرادة ورغبات مواطنيها، لأن المُثل الديمقراطي هي مُثل عالمية فنحن ندعم التطلعات الديمقراطية لكل الشعوب، وعندما تصدى لها أحد المشاركين قائلاً إنَّ التحول الديمقراطي العجول سينتهي بصعود أعداء الديمقراطية إلى الحكم؟ وردّت كوندليزا رايس على السؤال بقولها ولقد ولد الإرهاب الذي ضرب الولايات المتحدة في عقر دارها في ظل أنظمة شمولية لا ديمقراطية ولهذا فإن التغير مرغوب حتى وإن قاد إلى فوضى خلاقة (خالد، 2012).

هذا التعبير ليس بجديد أو غريب حتى يحسبه الناس إعلاناً عن سياسة جديدة، فتعبير الفوضى أو التدمير الأخلاقي لم تأت به كوندليزا ولا رئيسها بوش، هو تعبير معروف في أدبيات الاقتصاد، عندما خرج الاقتصادي النمساوي جوزيف شومبير Joseph Schpmpetes بكتابه المشهور عن الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية الذي أصبح أنجيلاً لاقتصاد الليبرالية الجديدة.

الصفوة الليبية لها مسئولية تاريخية لبناء خارطة طريق سلام لحل الأزمة الليبية تبنى على واقعية وتخطيط سليم برؤية استراتيجية لإدارة الأزمة وبناء استراتيجية للخروج من أهوال الحرب إلى تحقيق السلام في ليبيا ومواجهة التحديات الداخلية والخارجية.

إن الخسارة الماثلة في الأرواح والأنفس هي خسارة كبيرة فادحة، لأن كل أسرة أخذت منها الحرب فلذات أكبادها، وخسر المجتمع الليبي عقول المستقبل، وهم خيرة شبابها، إن أهوال الحرب كبيرة، وتوقف التنمية، ولا تنمية مع الحرب، حيث أدت إلى تحطيم البنية التحتية الأساسية للبلاد، واستنزفت الموارد الاقتصادية، وهتكت النسيج الاجتماعي، ومهما طالت الحرب

يظل خيار الحوار مطلب وطني وشعبي من أجل استدامة السلام.

اصطدمت محاولات بناء الدولة في ليبيا بالبناء الاجتماعي، وظهرت النزاعات والصراعات، وأصبحت الدولة الليبية مثل مؤسسة سياسية تتطاحن عندها الصراعات الداخلية، وتصاعدت وتيرة العنف، وظهر عجز الصفوة الليبية في تقديم مشروع سلام معتدل لكل أطراف النزاع في ليبيا، وهو عجز القادرين على الكمال، وأسست النخب السياسية الليبية أحكامها السياسية على رُؤًى ومسلمات فكرية تمترست عندها، سواءً كانت فكرية أو أيديولوجية أو قبلية أو جهوية حتى بعد أن تأكدت تناقضاتها مع الواقع، لأن الحرب تفرض نفسها على الواقع، والسلام أصبح أمنية لكل الحرصين على مصلحة ليبيا البلد والوطن والدولة.

أما تحديات الخارج فقد ركزت الصفوة الليبية جل اهتمامها على نظرية المؤامرة والفوضى الخلاّقة، كما جرت في أدبيات السياسة الدولية، لأنها تعفي المحلل الحصيف عن مؤونة التحليل العقلاني الرشيد لأنه يفضي إلى نقد الذات، وهذه ظاهرة سياسية متفشية في عقول النخب العربية والأفريقية، وتدرك تماماً بأن علاقات الدول هي علاقات مصالح، والدول تبحث عن مصالحها، وهي ليست جمعيات خيرية، وهذا لا يمنعنا في حواراتنا مع الصفوة الليبية بأن نقول أن هذه الدول هي وحوش كاسرة، الصفوة الليبية ليست محتاجة أن نذكرها اليوم بأن الليبيين أقرب إلى بعضهم البعض مهما كانت دول الجوار ذات قربى ولغة ودين ومصالح مشتركة وتاريخ مشترك.

ثانياً: الصفوة وتفعيل الآليات التقليدية لحل النزاعات:

المكونات الثقافية والاجتماعية والخبرات التقليدية في حل النزاعات في المجتمع الليبي يمكن تفعليها في إدارة الأزمة الليبية بين الأطراف لتحقيق الوفاق السياسي، الصفوة هي الأقدر على تطوير هذه الوسائل والأساليب بما يتوافق وثقافة المجتمع الليبي والحياة المعاصرة، وبالتركيز على الموروث الشعبي والتاريخي، مثل الأمثال والحكم الشعبية والروايات الشعبية، وهو موروث يغلب عليه الطابع الشفهي غير المكتوب، وهي تمثل خلاصة التجربة الليبية الإنسانية في حل النزاعات.

1- المكونات الثقافية والاجتماعية:

العادات والتقاليد والأعراف هي ظواهر اجتماعية تشير إلى الأنماط السلوكية التي تحتفظ بها الجماعة على مستوى العادات أو التقاليد المتوارثة من جيل لآخر، وهي أنماط سلوك مقنن غير مكتوبة تحظى بالقبول، والأعراف هي المعايير التي يشعر أعضاء الجماعة بارتباط عاطفي بها، والحفاظ على ضرورة الامتثال للعرف يتم في الغالب بطريقة آلية، الواقع أنَّ كتابات الأنثروبولوجي الأوائل يعطينا بأن انحراف الفرد عن القواعد العرفية يعد من المسالك التي يصعب لمسها أو إدراكها، ولقد فسر بعض الكتاب هذا الخضوع التام والآلي للعرف في ضوء قوة العادة، بينما أشار البعض الآخر إلى الرأي العام والمعتقدات الغيبية بوصفها سنداً إضافياً يدعم الامتثال (بوتومور، 1981).

2- الخصائص العامة للمجتمع الليبي والثقافة الليبية:

إنَّ المجتمع الليبي له تقاليد وأعراف في مجال حل النزاعات وتحقيق التوافق السياسي، مما يتطلب التعرف على الخصائص العامة لأعضاء هذا المجتمع. ويتصف المجتمع الليبي بأنه مجتمع متدين، ورجال الدين يمثلون فئة المثقفين، بل هم الصفوة، عاش المجتمع الليبي فترة طويلة في حكم الملكية المطلق، إلى حكم الدكتاتورية الطاغية، وهذه المركزية السياسية أثرت على التطور السياسي الديمقراطي، وتبدو خصائص الثقافة الليبية بأنها قديمة متعددة المصادر، وإن مفاهيمها مُتغيرة، وفي معظم الأحيان في صراع متجدد.

3- خصائص الشخصية الليبية:

الشخصية الليبية شخصية متدينة، وهي سمة أصيلة، وأعطت الليبي قوة داخلية ومقاومة خارجية وصلابة غير عادية في مواجهة الأخطار والمحن سياسية كانت أم اجتماعية، وهي شخصية محافظة حتماً، وهي وفية لتراثها وتاريخها وموروثها الثقافي، ولا تستعجل في قبول الجديد وهذا يعني بأنها تقليدية.

4- أساليب حل المنازعات وفقاً للتقاليد الليبية:

هناك آليات تقليدية عرفها المجتمع الليبي لتسوية المنازعات، باسم لجنة حل المنازعات وهي ذات عدد غير ثابت حسب طبيعة المشكلة وتتكون من أعيان المنطقة، وعادةً يكونون من المشهود لهم بحسن السيرة والسلوك، والمكانة الاجتماعية المرموقة، وبعض المشايخ، وبعد الثورة نشأت آليات جديدة تابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية مثل مجلس الشورى أو مجلس الحكماء، وكذلك هناك آليات غير منظمات المجتمع المدني، وهذه الآليات حكمها يتسم بالعدل والنزاهة، وهي أحكام مقبولة عند أفراد المجتمع الليبي لأنها تنطلق من الفطرة السليمة لجبر الضرر والمحافظة على النسيج الاجتماعي الليبي (أبوزويدة، 2015).

5- استراتيجية حل المنازعات وفقاً للتقاليد الليبية:

بناء الاستراتيجية ضرورة في ظروف الصراعات والنزاعات، وأهمها استراتيجية تقليل الخسائر لأطراف النزاع، واستراتيجية رفع الضرر، بل هي استراتيجية الوسط الذهبي بين تحقيق التوازن في المصالح والمنافع، واستراتيجية التأجيل بهدف تكيف أطراف النزاع لقبول الآخر والاستراتيجية الوقائية الاستباقية وهي تستهدف منع حدوث النزاع، ويُعد الدين الإسلامي مصدراً أساسياً في هذه الاستراتيجية.

ثالثاً: دور الصفوة الليبية في بناء الدولة:

الدولة المعاصرة الجديدة تتجه نحو غاية تحقيق التقدم الاجتماعي والرفاه الاقتصادي، والتغلب على مشكل التخلف، وضرورة استكمال مقومات الدولة الحديثة لفرض سلطتها على كافة أفراد الشعب، وتمتع الأفراد بالحقوق التقليدية للفرد مثل حق الملكية، وحق التعبير، وحق المشاركة في الحياة السياسية. في ظل المتغيرات الدولية أخذت الدول الحديثة عبر المؤسسات الدولية تتبنى برامج كونية في التنمية المستدامة وحماية البيئة وحوار الثقافات والحوكمة والقضاء على الفقر ومحاربة الفساد، وحتمية سلطة منظمة لحل المشكلات المطروحة على المجتمعات المعاصرة، وهذا تصور وظيفي للدولة خرج من مجال المضاربات الثقافية والأيديولوجية إلى توطين التكنولوجيا للإدارة الحديثة للدولة حتى يتحقق مجتمع قابل للتطور هو مجتمع الوفرة وهي الدولة الوظيفية أو الدولة الإدارية.

الدولة الوظيفية تقوم على فكرة قاعدتها المجتمع، إلا أنّ هذه الفكرة هي في الحقيقة مطلب، إلا أنها لا تولد عن صور يصنعها الأفراد عن مستقبل مرغوب وإنما تصدر مباشرةً عن البنى الاجتماعية القائمة، لأنها لا تصنع غير تسجيل المطالب الموضوعية التي تقود الأداء الجيد للمجتمع (بوردو 2008).

إشكاليات بناء الدولة المعاصرة في ليبيا تواجه الصفوة، وهم يتحدثون عن نظام جديد للحكم والإدارة يتجاوز الإشكاليات الحالية، ويحققون عن طريقها تطلعات الشعب الليبي وآماله ومستقبله لتحقيق التطلعات الطموحة الجماعية الوطنية. ويبقى من الضروري طرح طبيعة للحكم والإدارة بغرض تجاوز المشكلات والنزاعات وتحقيق الاستقرار السياسي شرطاً ضرورياً لاستمرار عملية البناء ومُعالجة قضايا الحرب في إطار ليبيا الموحدة، وفي ضوء الماضي والحاضر وبحثاً عن المستقبل، وهو ليس أمراً سهلاً في بلد كثير التعقيدات والأزمات ويُعاني حالة من التفرقة والحرب لا تساعدان في الوصول بغير عناء إلى رؤى إيجابية تتجاوز الإشكاليات، وسنتناولها في الآتي:

1- الوحدة الوطنية أزمة الاندماج الوطني:

إنَّ وحدة ليبيا تعني الوجود السياسي أو المؤسسات السياسية في علاقاتها مع التعدد الاثني والقبلي، والتنوع الثقافي، فالحديث عن الوحدة تعني توحيد الإمكانيات الليبية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتنظيمها وتطويرها بشكل يحقق الأمن القومي الليبي، إلا أنَّ تعدد المفاهيم والتطور الاجتماعي وعدم ظهور الوعي القومي وبروز العرقيات والإثنيات، والقبلية والجهوية في ليبيا هي عوامل تسهم في عدم توحيد الدولة الليبية الحديثة (رحمة،2013).

الوحدة يجب أن تقوم على حقائق الواقع، فأي وحدة لا تدرك خصائص الواقع الاجتماعي الثقافي السياسي غير قابلة للتطبيق ولا يعتريها برهان.

تعتبر مشكلة الاندماج الوطني أو مشكلة بناء الأمة أو ما يطلق عليها أحياناً أزمة الهوية من أعقد المشكلات التي تواجه الدول الأفريقية منذ استقلالها، بل أن هذه المشكلات باتت

تُشكل الظاهرة الأصلية التي تنبثق عنها كافة مشكلات دول القارة الأفريقية كظواهر فرعية لها مكان لا يمكن أن يحقق للجسد السياسي الأفريقي ذلك القدر من الاستقرار الذي يمكنه من مواجهة كافة المشكلات الأخر (نصر الدين، 1997).

2- الديمقراطية والتعددية السياسية:

ليبيا عاشت فترة طويلة في حكم الفرد المطلق وهي الآن بحاجة إلى عودة الديمقراطية، إنَّ قضية التحول الديمقراطي هي مطلب دستوري، وإن الديمقراطية ليست ترفاً ثقافياً، بل هي ضرورة حيوية لنهضة الأمة والخروج بها إلى بر الأمان. وهي تحمي المواطن وتصون حقوقه وحريته وكرامته بُغية اشتراكه في السلطة والثروة، وعودة دولة الحكم الرشيد والمؤسسات ودولة سيادة القانون.

الديمقراطية الليبرالية لم تكن في أول العهد إلا معاهدة أو معادلة بين الصفوة والبرجوازية والسلطة، إذ كان ما يترتب عنها من حريات وحقوق قاصراً على الطبقة ذات المال، ولكن تطورات تاريخية شتّى اتسعت بإطار المعادلة السياسية ودخلت فيها طوائف وشرائح من خلال اتساع حق المشاركة السياسية قانوناً، وعبرت الديمقراطية إلى بلاد العالم الثالث التي يسود فيه أوضاع اقتصادية يائسة تخل بإطار الاستقرار، وأوضاع اجتماعية تقليدية لا مجال للوعي الفردي على المنهاج السياسي، كما تقتضي نظم النيابة وأوضاع دولية وعسكرية تفتح باباً للتدخلات القهرية كلما اضطربت الحياة (الترابي (2010)، لكن عند تطبيق الديمقراطية في بلدان العالم الثالث تراعى الخصوصية الثقافية الاجتماعية لكل دولة على حدة.

3- التوافق السياسي:

المجتمعات المنقسمة على ذاتها لا تقيم ديمقراطية ناجحة، وهذا حقيقي سواء أكانت الانقسامات الموجودة انقسامات طبقية، أو قومية، جماعات اجتماعية، أو دينية، وبالطبع فكل المجتمعات هي مجتمعات منقسمة إلى حد ما، ولكن بالنسبة للحكومة الديمقراطية – حتى تؤدي وظيفتها– لابد أن يكون هناك اتفاق – حتى عند مستوى معين– وتتمكن معه المصالحة العامة من التغلب على المصالح الشخصية أو الخاصة، ووجود الدولة هو في نهاية المطاف أكثر أهميةً مما ينزع بها نحو الانقسام (ديفيد يوتر وآخرين،2011).

إنَّ بناء حكومة ديمقراطية في المجتمع الليبي تتطلب التوافق السياسي بين المكونات الحزبية ومنظمات المجتمع المدني، وتقوم على التراضي السياسي بين أفراد المجتمع أشبه بما حدث في سويسرا، أي بمعنى لا تكون هناك معارضة، بل الجميع يضمهم فضاء ديمقراطي واحد أو ما يسمى بالديمقراطية التوافقية أي بمعنى لا توجد معارضة.

4-الدستور:

الدولة الجديدة المعاصرة هي دولة سيادة القانون ويبقى من الضروري وجود دستور، لكن في ظل الصراع الليبي لا يجب التسرع بكتابة الدستور، يمكن أن يستعاض عنه بإصدار الأوامر المؤقتة من الحكومة الانتقالية أو عمل دستور انتقالي لحكم البلاد، المهم في نهاية الفترة الانتقالية هو قيام انتخابات حرّة وإرساء ديمقراطية حقيقية بإصدار قانون للتحول الديمقراطي يعتمده المجلس الانتقالي الذي تتراضى عن تكوينه كافة أطراف النزاع.

5- إشكالية الهوية الليبية:

إنّ حركة التمازج والتفاعل الطوعي بين المجموعات المختلفة في ليبيا لم تكن دائماً إيجابية خاصة أن بعض المجموعات لم تكن راغبة فيه أو راضية عنه حرصاً منها على النقاء العرقي الذي تدّعيه أو التمايز الاجتماعي الطبيعي، على الجميع أن يدرك بأن الهوية الليبية قاسم مشترك يجمع بين الهويات المختلفة.

6- دول الجوار والعالم الخارجي:

الدولة المعاصرة تُبنى علاقاتها الخارجية على المصالح، وعلى ليبيا الجديدة أن تنتج سياسية خارجية بعيدة عن المحاور والأحلاف. الصفوة الليبية تضع علاقات خارجية راشدة، وهي تدرك بأن البعد الخارجي له أثر على ما وصلت إليه حالة ليبيا، وأدخل الدولة الليبية المعاصرة في متاهات الحرب وتوترات داخلية عميقة بين الأطراف عبر الخطاب الإعلامي.

رابعا: الصفوة الليبية وبناء خارطة طريق لليبيا الجديدة:

بناء خارطة طريق لحل الأزمة الليبية سوف يظل حلماً طوباوياً مثالياً، إذا لم يتم الاعتراف بالأزمة، وتحديد المشكلة، والاعتراف بالآخر هو بداية خريطة لحل المشكلة الليبية قبل أن ينفرط العقد الاجتماعي الليبي الذي جدلت خيوط نسيجه مئات السنين من التاريخ المشترك والتكوين الجغرافي والديموغرافي وظلت روافد الهوية الوطنية الليبية واحدة.

هذا التكوين الجغرافي ساعد في تمييز ليبيا على جاراتها أرض النيل وتونس الخضراء، فالليبيون الأوائل من بربر وعرب بل وزنوج ويهود ومسيحيين بحكم عزلتهم الصحراوية انصهروا مزيجاً في ثقافة بدوية متجانسة ذات هوية واحدة يشتركون في نمط حياة في بيئة قاحلة، وفي اللهجة والزي المتميز والمأكل وفي كثير من الأعراف والقيم.

ما بعد ثورة 17 فبراير انفرط عقد الأمن الاجتماعي وعاشت البلاد في حرب جديدة، وتواظبت على ليبيا الكوارث، مما يتطلب تظافر الجهود المحلية والإقليمية والدولية لإنهاء الحرب، وبناء الثقة بين الأطراف، وجبر الضرر بإنشاء وزارة للشهداء والجرحى والمفقودين، والصفوة دورها في التفاعل الإيجابي لإيقاف الحرب بمعالجة مسائل كثيرة مثل انتشار الأسلحة وبناء القوات النظامية.

1- المصالحة الوطنية:

النزاعات بين الأطراف في بلدان العالم الثالث شيء طبيعي، نجد في وسط أفريقيا مجازر الدم في البحيرات الأفريقية ما بين التوتر والهوستو، في شرق أفريقيا وفي السودان حرباً طاحنةً ما بين الشمال والجنوب، في غرب أفريقيا ما بين بيافرا والإقليم الجنوبي، في جنوب أفريقيا الصراع ما بين البيض والسود، في ليبيا ظهرت الأطراف المتنازعة وظهر عجز النخبة الليبية بأن تكون المصالحة استراتيجيتها والمسامحة تكتيكيها والوحدة هدفها. لذا فإن استقراء تاريخ الشعوب يظهر بأنه مهما استمرت الحروب لابد من صوت العقل لإجراء مصالحة وطنية، لإزالة كل نقاط الاختلاف بإدارة الحوارات الإيجابية بين القوى السياسية حول القضايا الاستراتيجية مثل قضايا الاقتصاد، والأمن والسياسة الخارجية، ثم تأتي مسائل التحول الديمقراطي، وتوزيع السلطة والثروة وشكل الحكم والبروتوكولات الأمنية، هذا يتحقق بالإرادة السياسية، لذلك يجب على الصفوة أن تدرك بأن نهاية الحرب تخلق وراءها عنفاً بين أجيال المستقبل ومرارات عميقة.

إن المصالحة الوطنية تكفي ليبيا شر المجتمع الدولي، ويأتي أبناء ليبيا جمعيها لكلمة سواء ليناقشوا القضايا الكلية التي تهم المواطن الليبي، والخارج بأجندته ومصالحه لن يُساهم في حل الأزمة الليبية، لكن المصالحة الوطنية هي أهم مسارات الحل في المستقبل.

2- عودة الديمقراطية:

التداول السلمي للسلطة هو مؤشر للاستقرار السياسي والمجتمعي، وغياب الديمقراطية في الواقع السياسي الاجتماعي الليبي لمدة اثنين وأربعين عاماً أثّر على طبيعة العلاقة بين المكونات السياسية في ليبيا، واختفت معالم الدولة الديمقراطية، مما يتطلب ظهور النخبة السياسية بأداء دورها في ظل التحولات العالمية رغم أنَّ الصفوة أقلية.

أول مبادئ حكومة الموجة الثالثة هو سلطة الأقليات التي تعتبر أنَّ قاعدة الأغلبية التي كانت القاعدة الشرعية الرئيسية لحقبة الموجة الثانية قد ماتت واندثرت، فما يهم هو الأقليات وليست الأغلبيات، وينبغي على أنظمتنا السياسية أن تعكس هذه الحقيقة (المفتي، 2008).

النخب الليبية تدرك بأن الديمقراطية المنتصرة لن تستطيع إزالة أعمدة النظام الشمولي، ولكي تمارس ليبيا ديمقراطية حقيقية وتصبح بلداً مستقراً، فيجب أولاً تحييد نخب النظام السابق، ثم ثانياً المحافظة على ممتلكاتهم وحرياتهم، ولكن في مقابل ذلك الاعتراف بالثورة وقوانين النظام الديمقراطي الجديد كما فعلته جنوب أفريقيا مع عناصر النظام القديم بالاعتراف بالثورة مقابل العفو.

3- التثبت من الهزيمة الكاملة للنظام القديم:

خروج الدكتاتور القوي مثل بن علي مثلاً لا يعني نهاية النظام، الدكتاتوريون المتسلقطون عادةً ما يخلقون ورائهم ماكينات سياسية وأمنية قوية، الدكتاتور شاوسيسكو انتهى أمره بالإعدام

رمياً بالرصاص وبسرعة وبأيدي جنوده، ولكن خليفته أيون اليسيو كان شيويعاً سابقاً فاسداً عرقل الإصلاح والتحول الديمقراطي (نوفر، 1990).

4- المراحل الانتقالية وحكومة التكنوقراط:

ليبيا يختلف واقعها من مرحلة واحدة إلى مراحل انتقالية تسعى النخب السياسية إدخال أكبر عدد من الفاعلين السياسيين لتستوعب الكوادر الليبية المؤهلة المحايدة في الصراع مثل الكفاءات في المؤسسات الدولية أو الخارجية وأعيان ليبيا في مجالس الشيوخ، وهو تمثيل للقبائل، وهناك مجالس العلماء والحكماء والنقابات، مثل نقابة المحامين ونقابة العمال ونقابة أساتذة الجامعات والاتحادات الشبابية والطلابية ومشاركة منظمات المجتمع المدني الأهلي، ويمكن أن يتم اقتراح التمثيل النسبي أو حكومة الهيئات.

5- الدور الإيجابي للإعلام:

لابد للوسائل الإعلامية أن تكف عن التراشق بالعبارات بل يكون دورها إيجابياً في بناء السلام لتكون ثقافة المجتمع الليبي هي نبذ الحرب عبر آليات الإعلام الدولي، وعبر الفضائيات والقنوات.

خامساً: أنواع الصفوات ودورها في المجتمع الليبي:

في ظل المتغيرات المجتمعية الليبية تظل الصفوة موضوعاً محورياً في إدارة الدولة الحديثة بما تقدمه من رؤية فكرية ومعرفية في الفضاء المجتمعي، لأنها بما تملك من مقدرات عقلية وفكرية تساهم في بناء الدولة الحديثة عبر كل أنواعها الأربعة التي تحدث عنها علماء الاجتماعي السياسي من صفوات عسكرية أو مثقفة أو بيروقراطية أو إدارية، وكلها موجودة في المجتمع الليبي.

الصفوة البيروقراطية الليبية التي ستحكم الدولة الليبية الموحدة مهمتها تحويل ليبيا من دولة ريعية تحتكر توزيع الريوع إلى دولة تهتم بخلق الثروات للمواطنين بإتاحة الفرصة للقادرين من العاملين ورجال الأعمال وأصحاب الثروات.

أما صفوة المثقفين فهي جماعة قادرة على الابتكار ونقد ونقل الأفكار، وتضم العلماء والمفكرين والفلاسفة والمحليين والفنانين ورجال الدين، وقد يختلط مفهوم الصفوة بجماعة المثقفية بما يعرف اصطلاحاً بالإنتلجنسيا Intelligentsia واستخدم للإشارة للذين تلقوا تعليماً جامعياً يؤهلهم للاشتغال بالمهن الفنية العليا، وثورات الربيع العربي هي مشاركة بين قيادات شبابية مع النخب السياسية، ويتمثل دورها بإرساء قواعد الليبرالية في الحكم واحترام المواثيق الدولية لحقوق الإنسان وسيادة حكم القانون وهو لا يتعلق بأشخاص وإنما يُبنى على قيم معيارية وقانون ومؤسسات.

الصفوة العسكرية التي تحدث عنها بوتومور وعن الدور الذي تلعبه جماعة ضباط الجيش (الصفوة العسكرية) في المجتمعات النامية، وكيف أن دور هذه الجماعات يفوق تأثير المثقفين والقادة السياسيين في بعض الأفكار خاصةً في المجتمعات المستقلة حديثاً التي لا تزال فيها النظم السياسية في طور تشكيل السلطة السياسية غير المستقرة، يكون لأولئك الذين يسيطرون على قوة القهر العليا فرصة للقيام بدور هام في تحديد مستقبل الأمة (الأمين، 2011).

الصفوة العسكرية الليبية تدرك بأن الهجمة الإعلامية على ليبيا عبر الفضائيات والقنوات الإعلامية هي حرب غير أمنية تكرس على أن الأمن غير مستتب، وهذا الخطاب الإعلامي لابد من مواجهته على الأرض بإدارة الجودة داخل القوات المسلحة وتكوين جيش موحد قوي وطني، ومعالجة انتشار السلاح وتعزيز ثقة المواطن في أجهزة الشرطة، دور جهاز الأمن في فرض هيبة الدولة بالتركيز على العمل الوقائي لمواجهة الاختراقات الخارجية والانقسامات الداخلية.

أما الصفوة الإدارية التي ظهرت تحت تأثير ببرنهام تدرك بأن النهوض لا يتحقق بالانغلاق عن العالم، وأن الفضاء المعرفي المنفتح هو الذي مكن القدماء من علماء المسلمين أن ينهلوا من معارف الأولين علماء المسلمين على فلاسفة اليونان يعترفون الغربيون لهم بالفضل دون ضيق أو مشقة.

الصفوة الإدارية الليبية من أجل بناء الدولة المعاصرة تدرك أهمية البحث العلمي، وتهتم بعقول المستقبل جيل الشباب من أجل التعليم والتأهيل والتدريب في كل مجالات الحياة التكنولوجيا، العلاقات الدولية، الطب والاقتصاد، والهندسة

والإعلام، المعلومات واللغات، وغيرها من التخصصات الدقيقة تبعث أبناءها للنهول من هذه المعارف في معاهد العلم في بريطانيا وفرنسا وأمريكا، وليس من الضروري ابتعاثهم إلى الجامعة الأزهرية في القاهرة أو إلى الحوزات العلمية في إيران أو جامعة الزيتونة في تونس بل المهم أن يعودوا مسلحين بالعلم لبناء الدولة المعاصرة.

الخاتمة

أهمية دور الصفوة الليبية في بناء الدولة الجديدة ترجع إلى فكرة حكم المجتمع بواسطة جماعة من النابهين سواءً كانوا فلاسفة عند أفلاطون أو فقهاء عند المسلمين أو خبراء ومفكرين في الدول المعاصرة لأن الصفوات هي منبع القيم والاتجاهات الفكرية الراشدة في تطوير المجتمع وتحقيق التجانس الاجتماعي وبناء الدولة الحديثة.

المقدرة التنظيمية للصفوة كأساس جوهري لقوة الصفوة تُساعد في بناء الدولة واستدامة السلام في بلدٍ يعيش في النزاعات، ووجود قلة يحكمها تنظيم ديدي له قوة الاختيار أو الإدارة يسمى القانون الحديدي للأوليجاكية يؤدي إلى التفاعل بين القلة الصفوة والأغلبية الجماهير. لأن الصفوة لا تسيطر على اللاصفوة سيطرة قهرية.

الصفوة الليبية تسهم في بناء الدولة المعاصرة بإرساء دعائم الوحدة الوطنية واحترام التعددية السياسية والتبادل السلمي للسلطة لتساهم في الاستقرار المجتمعي وبناء السلام بتفعيل كل الآليات التقليدية الليبية في تسوية النزاعات والأخذ بطريق التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في بناء الدولة الجديدة.

التوصيات

- إنشاء كتلة تاريخية تتفق على برامج لإنقاذ ليبيا من أن تصل إلى الفوضى الخلاقة.
- الصفوات العسكرية الإدارية والبيروقراطية والمثقفون يلعبون دوراً أكبر أهمية في استدامة السلام وبناء الدولة الليبية الجديدة لأنهم أصحاب مكانة رائدة في المجتمع.
- الصفوة لها علاقات وروابط وثيقة مع اللاصفوة (جماهير المجتمع) وبالتالي دورها تاريخي ومفصلي في بناء الدولة المعاصرة في ليبيا.
- السلام يتحقق بقبول الآخر والتعددية السياسية والمصالحة الوطنية وجبر الضرر ورفع شعار التسامح من أجل بناء ليبيا حرة ديمقراطية مدنية.
- إنشاء مرصد فكري لمعالجة كافة الاختراقات الأمنية التي تحدث في خلال الفترة الانتقالية.
- يتراضى الجميع في إرساء دولة سيادة القانون وصناعة دستور دائم يُحدد شكل الدولة، والتداول السلمي للسلطة وتوزيع الثروة.
- يجب أن تلعب الصفوة دورا بارزا للحفاظ على السلم الاجتماعي الذي يقوم بدوره بصناعة سلام دائم يحافظ على وحدة التراب الليبي.

قائمة المراجع

1. إبراهيم مذكور (1975). معجم العلوم الاجتماعية، القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ص248.
2. محمد سعيد أبو عود (2001). أصول علم السياسة، حلوان: جامعة حلوان العام الجامعي، ص14-15.
3. محمد عمر بشير (2005). مشروع الدولة السودانية الديمقراطية، أم درمان: جامعة أم درمان الأهلية،ص35.
4. منصور خالد (2012). انفصال جنوب السدوان، دار مدارك للنشر الخرطوم، ط1، ص52.
5. بوتومور (1981). تمهيد في علم الاجتماع: ترجمة محمد الجوهري وعلياء شكري ومحمد علي محمد والسيد الحسني، القاهرة: دار المعارف الطبعة الخامسة، ، ص317-318.

6. عبدالسلام أبو زويدة، محاضر في العلوم السياسية بمكتبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة مصراتة، بتاريخ الأحد 2015/04/19 م.

7. جورج بوردو (2008) الدولة: ترجمة رجب دبوس، المركز العالمي للدراسات، بنغازي – ليبيا، ط1، ص201.

8. بدر الدين رحمة (2013). النزاعات الأمنية وتحديات البناء في ليبيا ورقة مقدمة إلى المؤتمر الدولي الأول حول ، كلية الاقتصاد قسم العلوم السياسية جامعة الزاوية.

9. إبراهيم نصر الدين (1997). الاندماج الوطني في أفريقيا نموذج نيجيريا، القاهرة، مركز دراسة المستقبل الأفريقي، سلسلة دراسات أفريقية، ص7.

10. حسن الترابي (2010). في الفقه السياسي مقاربات في تأصيل الفكر السياسي الإسلامي، لبنان الدار العربية للعلوم، ص138-139.

11. ديفيد يوتر وآخرين (2011). الديمقراطية التحولات السياسية، نحو الديمقراطية في العالم، ترجمة: مالك أبو شهيرة، محمود محمد خلف، طرابلس، المؤسسة العامة للثقافة، ص160.

12. محمد المفتي (2008). بنية الثقافة وأزمة التحديث، الناشر: دار قباء الحديثة، القاهرة، ص5.

13. ألفن نوفر(1990) حضارة الموجة الثالثة، ترجمة: عصام الشيخ قاسم، مصراته: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ص458.

14. فضيل الأمين (2011). الدروس الخمسة للتحول الديمقراطي، طرابلس: مجلة الشارع الليبي، ص6.